

## الفصل الاول التعريف بالمحاسبة

### تمهيد:

من القدم والعالم يستخدم المحاسبة بمفهومها البسيط حتى وقتنا الحالي، فدللت المدونات التاريخية القديمة بأن أول معاملات المبادلة التجارية نشأت في شمال العراق بعد تقدم الانتاج الزراعي وفيضة عن الحاجة، كما تدل الاحكام التي اشتملتها قوانين حمورابي على مدى الالف الثالثة والثانية قبل الميلاد على التوسع في النشاطات التجارية وتدخل الحكومة لتنظيمها ولا يمكن ان يتم ذلك دون ان يكون هناك نظام لمسك السجلات. وان الدفاتر التي استخدمت في كل من حضارة سومر وبابل باحتوائها حسابات متوازنة يمكن اعتبارها الطريقة السومرية لأثبات اطراف العملية، كما أثبت المصادر أن ما تحتويه المخطوطات من معلومات عن المشروعات الانشائية والانشطة الزراعية والعمليات التجارية يمثل أدلة على وجود نظام محاسبي متطور بشكل مذهل تم استخدامه منذ القرن الخامس قبل الميلاد. وتعد المحاسبة لغة المال او كما يسميها البعض لغة التجارة أو الاعمال، إذ كان التجار الايطاليون في فلورنسا، و فينسيا في عصر التجارة بين أوروبا والشرق الاوسط في مركز بؤرة التجارة خلال القرنين (١٣، ١٤) وعندما نمت مشروعات التجارة لم يكن التجار الافراد قادرين على تقديم رأس المال الضروري لإنجاز مشروعات الاعمال الخاصة بهم، وبالتالي نشأ مفهوم حملة الاسهم وظهرت الحاجة معه للمعلومات المالية ليسترشد بها المستثمرين، وقد طور لوكا باسيولي (Luca Pacioli) في فينسيا ما سمي آنذاك طريقة فينسيا في سنة ١٤٩٤ وانتشرت هذه الطريقة بسرعة لتصبح ما نسميه الان محاسبة القيد المزدوج والتي شكلت أساس القوائم المالية. وفي بداية مطلع القرن العشرين ازدادت التطورات التكنولوجية وظهر نظام الانتاج الكبير وقد أدى هذا الى تكوين الشركات التجارية والصناعية العملاقة والتي أخذت تمارس نشاطها في نطاق عالمي، كل ذلك أدى الى تطور المحاسبة شكلاً ومضموناً وبدأ استخدام الكمبيوتر والآلات الحديثة الاخرى في تنظيم الحسابات. فالمحاسبة هي انتاج معلومات عن المشروع وتوصيلها لهؤلاء الذين يحتاجونها، وظيفتها أعداد البيانات المالية حول الانشطة الاقتصادية للفرد والشركة وفي الوقت الحاضر تعد نظاماً للمعلومات زادت الحاجة اليه نتيجة التعقيد والتوسع في اشكال الشركات، فنظام القيد المزدوج وقيد اليومية والقوائم المالية هي جميعها من العناصر المكونة للمحاسبة الا أن المحاسبة تتعلق اساساً بتوصيل المعلومات المالية الى مستخدمي تلك المعلومات لتكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

وظهر للمحاسبة فروعاً جديدة وانشئت لها هيئات محاسبية في مختلف بلدان العالم تعمل جميعاً على تطوير علم المحاسبة واعداد البحوث والدراسات وتقديم التوصيات ووضع المبادئ والمفاهيم المحاسبية بما ينسجم ومتطلبات التطور الاقتصادي ومن هذه الهيئات الجمعية المحاسبية والمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين ومجلس اعداد معايير المحاسبة المالية وغيرها.

## تعريف المحاسبة (Accounting):

بسبب الاستخدام الواسع للمحاسبة في وصف أنشطة المشروع أطلق عليها لغة الاعمال فهي أداة ووسيلة إبلاغية تستخدم للتواصل بين المشروع وأصحاب المصالح كالدائنين والمستثمرين والاداريين وغيرهم، فتعد المحاسبة علم من العلوم الاجتماعية التي تهدف الى خدمة النشاط الاقتصادي والاجتماعي على مختلف المستويات وتعد اداة جوهرية ومهمة تستخدم في اتخاذ القرارات الادارية والاقتصادية للشركة (الوحدة الاقتصادية). لذلك يجب ان تقوم المحاسبة على نظام متكامل الاركان تحكمه مجموعة من القواعد والاصول المنطقية ،ويتبع في شأنه سلسلة من الاجراءات المنتظمة ويعمل في اطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المستقرة.

وللمحاسبة تعريفات عديدة تختلف باختلاف الزمان الذي وضع فيه التعريف، فقد عرفتها جمعية المحاسبة الامريكية بأنها (عملية تشخيص وقياس وايصال المعلومات الاقتصادية (المالية) بشكل يمكن الاطراف ذات العلاقة من الحكم على الامور المالية للشركة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها).

وعرفها معهد المحاسبين القانونيين الامريكيين بأنها ( فن تسجيل العمليات والاحداث بطريقة معبرة وبصورة أرقام ذات قيمة تحمل أو يحمل جزء منها على الاقل طبيعة مالية ثم تفسر النتائج التي تحصل نتيجة تلك العمليات).

كما عرفت المحاسبة بانها(علم يشمل على مجموعة من القواعد والمبادئ والاسس والنظريات التي تستخدم في تحليل وتسجيل وتبويب وتصنيف العمليات المالية من واقع مستندات مؤيدة لها وذلك بهدف التعرف في نهاية المدة المالية على نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة ومعرفة مركزها المالي).

وكذلك عرفت المحاسبة بأنها (علم وفن يختص بتسجيل وتبويب وتصنيف وتلخيص الاحداث المالية لغرض استخدامها في ترشيد أو اتخاذ القرارات وعلى مختلف المستويات).

وان المحاسبة هي علم اي بمعنى انها لها اصولها العلمية النابعة من المبادئ والمفاهيم والاسس التي توصل اليها عن طريق الدراسة والبحث وهي تختلف عن العلوم الاخرى مثل (الكيمياء ، الفيزياء ، الرياضيات) كون تلك العلوم تقوم على قوانين الطبيعة كذلك المحاسبة فن من خلال الاستعمال الكفاء للوسائل المتاحة للوصول الى نتائج مفيدة فضلاً عن الخبرة العلمية والمقدرة على تقدير الامور والحكم عليها .

وان الغرض من المحاسبة هي خدمة النشاط الاقتصادي سواء كان على مستوى الشركة(الوحدة الاقتصادية) أو على المستوى القومي (مستوى الدولة) لغرض الاستفادة منها في التخطيط واتخاذ القرارات.

### أهداف المحاسبة:

على الرغم من أن الهدف النهائي لوجود المحاسبة المالية هو التعرف على نتيجة أعمال الشركة من ربح أو خسارة لخدمة عدة أطراف مفيدة الا ان المحاسبة تهدف الى تحقيق مجموعة من الاهداف نلخصها بالاتي:

1. تسجيل جميع العمليات المالية عند حدوثها مباشرةً وفق تسلسل وقوعها بهدف الرجوع اليها عند الحاجة.
2. تبويب وتصنيف العمليات المالية بهدف تسهيل تحديد نتائج الاعمال والتعرف على مديونية ودائنية الشركة(الوحدة الاقتصادية) ومعرفة مالها من موجودات وما عليها من مطلوبات.

٣. استخراج نتيجة أعمال الشركة (الوحدة الاقتصادية) من ربح أو خسارة وبيان مركزها المالي في نهاية المدة المالية (سنة مثلاً).

٤. توفير المعلومات المالية للمستفيدين من داخل الشركة (الوحدة الاقتصادية) ومن خارجها لمساعدتهم في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية.

### وظائف المحاسبة:

ان للمحاسبة وظائف ينبغي القيام بها لتحقيق اهدافها ويمكن إيضاحها وكالاتي:

١. **تحديد ومعالجة العمليات المالية :** مثل شراء وبيع ودفع وتقديم الخدمات ويقصد بها تقوم المحاسبة المالية بتحديد الحدث الاقتصادي (هل هو عملية مالية أم غير مالية؟) والتي يجب معالجتها وحلها وإعدادها، وتتضمن المحاسبة المالية فقط الأعمال القائمة على المال، لأنها تعد لغة المال كبيع السلع ، تقديم الخدمات ، الشراء ، دفع الأجور وغيرها من الأعمال المالية.

٢. **قياس القيمة المالية لهذه العمليات :** أي معرفة القيمة الحالية، فبعد تحديد الأعمال إذا كانت مالية أم لا فيجب أن تكون قابله للقياس بوحدة نقدية، أي لها قيمة مالية. أما العمليات التي لا يمكن قياسها بوحدة النقد فيتم تجاهلها لأنها عمليات غير مالية .

٣. **تسجيل النتائج :** بعد أن تتم عملية قياس للعملية المالية يتم كتابتها في الدفاتر المحاسبية على شكل مستندات ووفق لبعض الأساليب المتبعة لذلك، أذ يجب تحديد جميع العمليات المالية واثباتها وقياسها في السجلات المحاسبية، مع مراعاة الدقة والتاريخ بإتباع الطرق العلمية السليمة وذلك بشكل توثيق تاريخي مستمر .

٤. **توصيل النتائج :** هي الوظيفة الأكثر أهمية ، وهي تلخص وتحلل النتائج المسجلة سابقاً في شكل تقارير مالية والتي من أهمها القوائم المالية لتمكين صناع القرار من اتخاذ قرارات مستنيرة.

### الجهات المستفيدة من المعلومات المحاسبية:

يعتمد نجاح الشركة على المعلومات المالية التي توفرها المحاسبة لكونها نظاماً لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة في اتخاذ قراراتها بصورة علمية وسليمة، وتقاس فاعلية المعلومات المحاسبية بقدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين لها في صنع قراراتهم وقد يكون هؤلاء المستخدمون أو ما يطلق عليهم بالفئات المستفيدة من داخل الشركة أو من خارجها، وتركز المعايير الدولية على تلك الفئات التي وفرت الموارد المالية للشركة في الماضي كالمقرضون والدائنون والمستثمرون وغيرهم وتلك التي قد تقرر ذلك في المستقبل ومن هذه الجهات:

### أولاً: جهات من داخل الشركة (الوحدة الاقتصادية) وتشمل:

١. **مالكي الشركة (الوحدة الاقتصادية):** هم أصحاب الملكية الذين قاموا بتمويل هذا المشروع ودائماً الملاك يحتاجون الى المعلومات التي يقدمها النظام المحاسبي لمعرفة التقدم الذي تحرزه الشركة ومعرفة مدى نجاح مشروعهم في



تحقيق الارباح كمؤشر في استمرارية استثمارهم لأموالهم في هذا المشروع أو استردادها جزئياً أو كلياً لاستثمارها في بديل أكثر ربحية، ويمكن للقوائم المالية تلبية احتياجاتهم في هذا المجال.

٢. **أدرة الشركة (الوحدة الاقتصادية):** تهتم إدارة الشركة بالتقارير المالية التي ينتجها النظام المحاسبي لمساعدتها في اتخاذ قرارات رشيدة ووضع سياسات مستقبلية سليمة والرقابة على ممتلكات الشركة وعلى جودة الاداء، وتعتمد الادارة وبشكل كبير على المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة كتحديد سعر البيع أو القرارات الخاصة بزيادة الانتاج أو قرارات الاقتراض أو قرارات الشراء، وهذه القرارات لا يمكن ان تكون سليمة مالم يعتمد في اتخاذها على المعلومات المحاسبية إذ تعد المعلومات المحاسبية من مدخلات عملية اتخاذ القرارات ووسيلة لتقييم نتائج تنفيذ القرار .

٣. **العاملين في الشركة (الوحدة الاقتصادية):** يهتم العاملين بمعرفة مدى نجاح الشركة التي ينتمون اليها اذ يعكس ذلك جهودهم وكفائتهم ،ويولد لديهم الاطمئنان بدفع رواتبهم وشعور الاستقرار لديهم.

### ثانياً: جهات من خارج الشركة (الوحدة الاقتصادية) وتشمل:

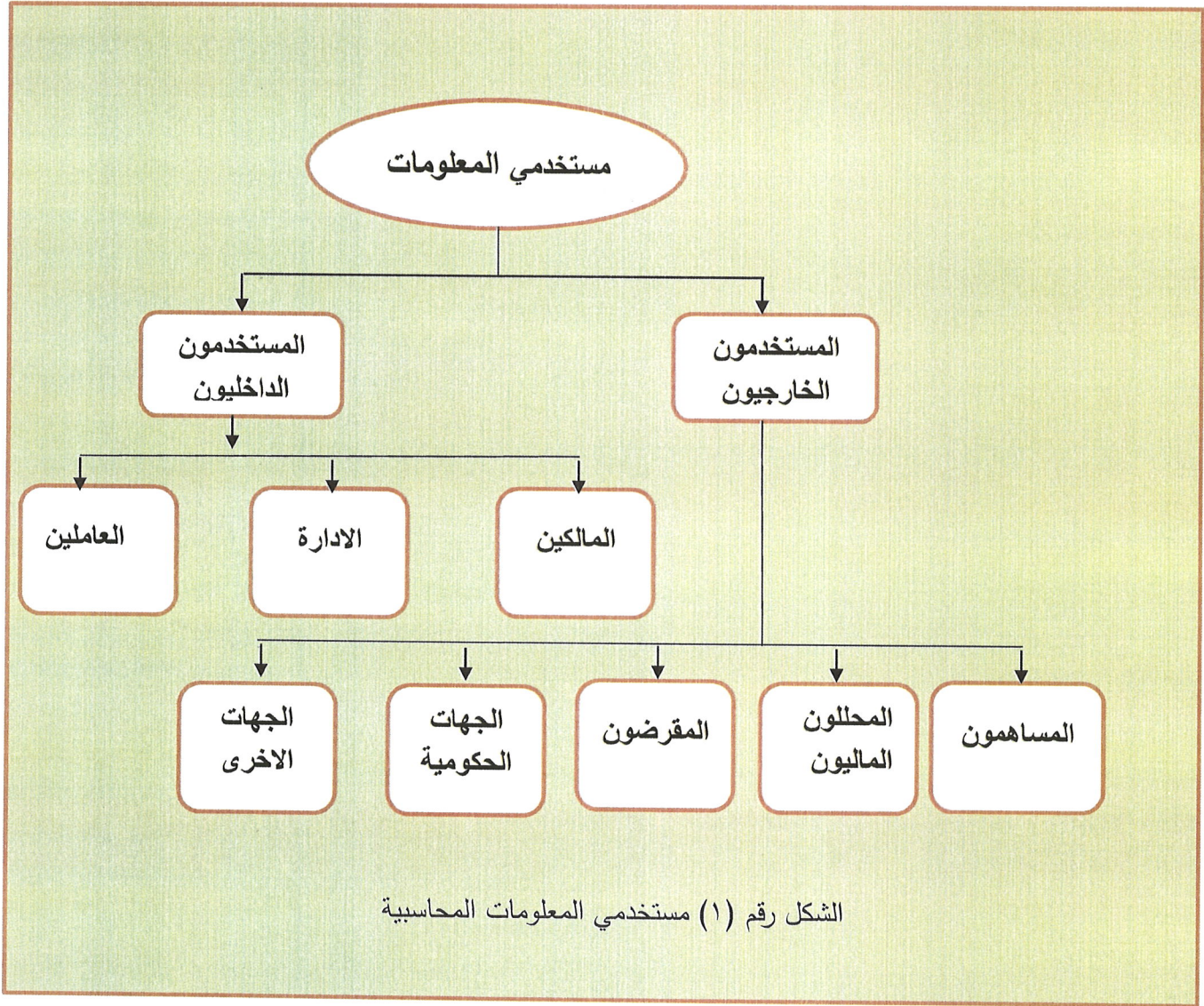
١. **المساهمين في الشركة (الوحدة الاقتصادية):** يقصد بالمستثمرين الجهات الخارجية غير المؤسسين الذين يستثمرون أموالهم في الشركة عن طريق المساهمة في انشائها، فانهم قبل الاستثمار يقومون بمراجعة القوائم المالية للشركة لمعرفة ارباحه ومقارنتها مع المشاريع الاخرى لاختيار المشروع الانسب والاجدى ليدعون أموالهم فيها وبناءً على ذلك يتخذون القرار الافضل في الاستثمار .

٢. **المحللون الماليون:** يهتم المحلل المالي بالحصول على البيانات المالية لتحليل وضعية الشركة لتقديم المشورة والنصح للمساهمين بشأن التعامل بأسهمهم بزيادة استثمارها أو الانسحاب من الشركة.

٣. **مقرضون الشركة (الوحدة الاقتصادية):** هي الجهات التي تمد الشركة بالأموال على ان تقوم الشركة بتسديدها فيما بعد ، فنقوم المصارف والمؤسسات المالية بإقراض اموالها الى الشركة لتحقيق عائد على تلك القروض وان المعلومات المالية التي تقدم لهم عن تلك المشاريع تعد الاساس المتين للحكم على الوضع المالي للشركة وحركة النقدية فيها ومقدرتها على سداد الالتزامات في مواعيد استحقاقها .

٤. **الجهات الحكومية:** تهتم الجهات الحكومية بمعرفة مدى التزام الشركة بتنفيذ القوانين والتشريعات الحكومية فدائرة الضريبة مثلاً تهتم بالبيانات المالية لتحديد ارباح المشروع بدقة ومعرفة الضريبة المستحقة عليه ،كما ان دائرة الاحصاء العامة ووزارة التخطيط تهتم بالبيانات المالية لوضع الخطط المستقبلية ولمراقبة اسعار البيع وعدم الاحتكار ولمعرفة مستوى القطاعات الاقتصادية في الدولة.

٥. **الجهات الاخرى:** وتتمثل بنقابات العمال التي تدافع عن حقوق اعضائها اتجاه اصحاب الشركة بما يتعلق برواتبهم وحقوقهم، كما نجد ان الدارسين والباحثين يهتمون بالبيانات المالية عند قيامهم بالأبحاث الاقتصادية والمالية المختلفة ،ناهيك عن الزبائن الذين يسعون لاختيار افضل مصادر التمويل وتكوين فكرة عامة عن مدى قدرة الشركة على الاستمرار في تزويد السلع بجودة وبكمية وبسعر جيد.



## فروع ومجالات المحاسبة:

نتيجة للتقدم التقني السريع والكبر الرهيب لحجم المشروعات في العصر الحديث وقيام العديد من الحكومات بمزاولة النشاط الاقتصادي ، فانه كان لابد للمحاسبة من مواكبة هذه التطورات والمستجدات ، ومن هنا جاءت فروع المحاسبة ليخدم كل منها جهة معينة ولينتألم مع التطورات الهيكلية والتنظيمية بالمجتمع وكل فرع من هذه الفروع يهتم في مجال محاسبي معين ، لهذا نجد أن للمحاسبة حقولاً أو فروعاً متعددة وابرز هذه الفروع هي:

### ١. المحاسبة المالية Financial accounting :

تعد المحاسبة المالية أقدم فروع المحاسبة وهو الحقل الذي يهتم بتوفير المعلومات المالية لصانعي القرارات عن طريق تسجيل العمليات المالية وتلخيصها وتبويبها خلال مدة مالية معينة غالباً ما تكون سنة لغرض أعداد القوائم المالية وبيان المركز المالي في نهاية المدة لذا فإن المحاسبة المالية تهتم بقياس النشاط الاقتصادي او الاجتماعي من اجل خدمة الجهات المستفيدة سواء كانوا داخليون او خارجيون . ويتم تطبيق المحاسبة المالية من خلال معايير المحاسبة الدولية ومعايير الابلاغ المالي . ويتطلب أعداد القوائم المالية تدخل بعض الاشخاص من داخل وخارج الشركة كالقانونيين والاحصائيين وغيرهم وتخضع السجلات المحاسبية والقوائم المالية الى التدقيق الخارجي الذي يتم



بواسطة المحاسب القانوني وهو شخص يعتمد من قبل الفئات المستفيدة من المعلومات المحاسبية يعين لتدقيق السجلات والانظمة المحاسبية باستخدام طرق فحص مختلفة وذلك بهدف زيادة مصداقية القوائم المالية، ومهمة المدقق الخارجي الرئيسية هو ابداء الرأي فيما اذا كانت القوائم المالية تعبر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة وانها معدة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً.

## ٢. محاسبة التكاليف Cost accounting :

ظهر هذا الحقل نتيجة الثورات الصناعية التي شهدها العالم ، وخصوصاً للشركات الصناعية التي تستهدف تحقيق ربح أعلى بهدف الاستمرار والبقاء في السوق اذ تختص محاسبة التكاليف باحتساب تكلفة السلعة المنتجة ( الموارد المباشرة والاجور المباشرة والتكاليف الصناعية غير المباشرة) وصولاً الى تحديد كلفة المنتج بغية تحديد الارباح المتوقعة، والعمل على مراقبة التكاليف للمحافظة على بقائها عند أدنى حد ممكن ولتزويد الادارة بالمعلومات التي تفيدها في التخطيط للمستقبل واتخاذ القرارات.

## ٣. المحاسبة الادارية managerial accounting :

ان المحاسبة الادارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحاسبة التكاليف وتهتم بتقديم البيانات والمعلومات التي تحتاجها الادارة بصورة مستمرة لغرض اتخاذ القرارات والتخطيط ووضع الاهداف وتقييم الاداء ورقابتها بغية ترشيد القرارات المتخذة والوصول بها الى الوضعية المثلى التي تحقق النجاح والنمو للشركة.

## ٤. المحاسبة الحكومية Government accounting :

يقتصر هذا الفرع على المحاسبة في المؤسسات الحكومية والادارات العامة التي لا تهدف الى الربح ، اذ يجب على الحكومة القيام بالموازنة وهي التخطيط مستقبلاً لإيراداتها ونفقاتها ومن ثم مطابقتها مع الإيرادات والنفقات الحقيقية، اذ المحاسبة الحكومية تهتم بأثبات عمليات صرف وتحصيل الموارد الحكومية ومراقبة عمليات الانفاق والتحصيل وبالتالي فإنها تخدم في تخطيط ومتابعة ورقابة أموال الدولة وتقديم التقارير الدورية حول ذلك.

## ٥. المحاسبة الضريبية Tax accounting :

تهتم المحاسبة الضريبية بتحديد الدخل الخاضع للضريبة بالاعتماد على القوانين والتشريعات الضريبية اذ تحدد الإيرادات والمصاريف المقبولة ضريبياً بعد استبعاد العناصر المعفاة من الضريبة وازافة العناصر التي لا يجوز استبعادها عند احتساب الدخل الخاضع للضريبة وهي تختلف عما تم احتسابه في المحاسبة المالية في الشركة ، لذلك ظهرت المحاسبة الضريبية لتضع الاسس الواجب اتباعها من قبل محاسب الضريبة لتحديد الضريبة، وفي الآونة الاخيرة تزايد الاهتمام بالمحاسبة الضريبية نظراً لكون الإيرادات المحصلة عن طريق الضرائب تمثل مصدراً أساسياً من مصادر تمويل خزينة الدولة.

## ٦. المحاسبة القومية National accounting :

تهتم المحاسبة القومية بتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية على المستوى القطاعي والاقليمي وليس على مستوى الدولة من خلال تحليل وقياس الانشطة الاقتصادية فيما يتعلق بالدخل القومي والنتائج القومي ومدى مساهمة كل قطاع في توليد الناتج القومي .

## ٧. محاسبة الشركات Companies accounting :

تخصص هذا المجال في محاسبة الشركات حسب نوع الشركة القانوني والتي تنقسم الى شركات اشخاص وشركات اموال، اذ تهتم في توضيح كيفية تسجيل الشركة ومتطلباتها القانونية وعلى تسجيل وتحليل وتفصيل كل ما يتعلق بالموارد المالية من ايرادات و مصروفات لمعرفة الارياح و الخسائر لتقوم بتوزيع النسب بين الشركاء حسب نوع الشركة و حسب الاتفاق المتفق عليه بينهم.

## ٨. المحاسبة الدولية International accounting :

من خلال نمو المعاملات الدولية وتدفق السلع والخدمات ورأس المال من شركة بدولة معينة الى اي شركة او وحدة اقتصادية بدولة اخرى وظهور اسواق دولية جديدة للسلع والخدمات ورأس المال، هذا كله ادى الى بروز المحاسبة الدولية التي تهتم بوضع اطار نظري وعملي على مستوى دولي للممارسات والتقارير المحاسبية المختلفة الناتجة عن احداث او عمليات اقتصادية او مصالح تتخطى حدود اكثر من دولة، كما تهتم بتنظيم العمل المحاسبي بين الشركات متعددة الجنسيات نتيجة العمل التجاري والاقتصادي بين الدول ، حيث اوجدت معايير المحاسبة الدولية ( IAS ) لتنظيم العمل المحاسبي لهذه الشركات الدولية وتحقيق الشفافية من خلال قابلية المعلومات المالية للمقارنة وتعزيز جودتها على المستوى القومي، وتمكين المستثمرين في السوق من اتخاذ قرارات اقتصادية مدروسة. وهناك انواع اخرى من المحاسبة كل منها يهتم في مجال معين مثل (محاسبة المنشآت المتخصصة، محاسبة النفط والمعادن ، محاسبة المصارف وشركات التأمين ، المحاسبة الزراعية، محاسبة المنشآت الخدمية، ، المحاسبة الاجتماعية وغيرها ).

## علاقة المحاسبة بالعلوم الاخرى :

ترتبط المحاسبة بفروعها المختلفة بعلاقة وثيقة بالعديد من العلوم الاخرى كالإدارة والقانون والاحصاء والاقتصاد والهندسة وغيرها، و نتناول جوانب من هذه العلاقة بصورة موجزة على النحو الاتي:

### ١. علاقة المحاسبة بالقانون Accounting and Law :

ان المحاسبة المالية هي أكثر الفروع المحاسبية تأثراً بالقانون ،ويعد القانون مصدراً لبعض القواعد والمبادئ المحاسبية ،أذ تخضع الشركات في أعمالها لقانون الشركات وتخضع الدفاتر والسجلات المحاسبية لشروط يحددها القانون، والمحاسب يجب ان يكون ملماً بالقوانين ليتجنب الوقوع في الاخطاء والمخالفات القانونية وليستطيع القيام بأعماله، وهناك الكثير من القوانين على سبيل المثال لها علاقة بالمحاسبة كقانون التجارة وقانون الضرائب وقانون سوق الاوراق المالية وغيرها.

### ٢. علاقة المحاسبة بالإدارة Accounting and management :

ان المحاسبة والادارة علمان مكملان لبعضهما البعض ،وان المحاسبة تعد أهم مصدر من مصادر المعلومات التي يمكن أن تتاح للإدارة لأغراض اتخاذ قراراتها بما يكفل تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما ان وظائف الادارة والمتمثلة بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات تعتمد على ما تقدمه المحاسبة ،فالمحاسبة وسيلة لخدمة الادارة، والادارة الرشيدة لا تأخذ قراراً دون توافر بيانات محاسبية تخص ذلك القرار.

### ٣. علاقة المحاسبة بالاقتصاد Accounting and Economy :

علاقة المحاسبة بالاقتصاد علاقة ترابط من جميع الاركان ناتجة عن تداخل في الاهداف والمنطلقات فالمحاسبة تعتمد على الكثير من المبادئ والمعايير الاقتصادية كما أن الاقتصاد يعتمد على البيانات والمعلومات المحاسبية للتحقق من مدى صحة هذه المبادئ والمعايير النظرية ومدى توافقها مع واقع التطبيق العملي لها. أن المحاسبة والاقتصاد لهما صلات وثيقة ببعضهما ويتبادلان المنافع فيما بينهما بشكل يجعل دراسة المحاسب لعلم الاقتصاد ضرورة ملحة لأداء مهامه على الوجه الاكمل، كما يجعل دراسة الاقتصاد للمحاسبة أساس ضروري لمعالجة المشاكل الاقتصادية في صورة تقبل التطبيق العملي.

### ٤. علاقة المحاسبة بالإحصاء Accounting and Statistics :

الإحصاء هو العلم الذي يتولى جمع الحقائق وتبويبها وعرضها في شكل منظم يمكن بواسطته معرفة العلاقة بينهما ويتخذ هذا الشكل صوراً عديدة كالرسوم والجداول والخطوط البيانية، فعلم المحاسبة والإحصاء يشتركان في قيامهما بجمع البيانات وتسجيلها وتبويبها وتحليلها واستخراج بعض النتائج من خلالها، فالمحاسبة تستعين بالعديد من الأساليب الإحصائية والرياضية للتحقق من دقة القياس المحاسبي وصدق ما يترتب عليه من معلومات كما ان جميع العمليات المحاسبية والحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية يمكن التعبير عنها في صورة معادلات رياضية. وبالرغم من العلاقة التبادلية بين المحاسبة والإحصاء إلا ان نطاق عمل الإحصاء يختلف عن نطاق عمل المحاسبة إذ ان المحاسبة تختص بمعالجة الظواهر أو الحقائق المالية التي يمكن إخضاعها للقياس والتعبير عنها بأرقام وبيانات قيمية أما الإحصاء فانه يعالج الظواهر بصورة رقمية أو كمية أو كيفية.

### ٥. علاقة المحاسبة بالهندسة Accounting and Engineering :

علاقة المحاسبة بالعلوم الهندسية علاقة وثيقة، فكل الدراسات الهندسية في الجدوى الاقتصادية لا بد ان تعتمد على المعلومات المحاسبية، كما ان مجالات عمل المحاسبة الادارية تقتضي تعاون المحاسبين مع المهندسين في مد الإدارة بالمعلومات الصالحة والوقتية لاتخاذ القرارات التخطيطية والرقابة الملائمة. وان المحاسب المالي يعتمد اساساً على التقديرات الهندسية بصدد تحديد العمر الانتاجي للموجودات الثابتة واختيار طرق الاندثار المناسبة لكل منها كما يلزم تعاون الطرفين لتقييم بعض الموجودات أو تقييم الوحدة الاقتصادية ككل.

### ٦. علاقة المحاسبة بالتدقيق Accounting and Audit :

المحاسبة والتدقيق هما وجهان لعملة واحدة ينبعان من التطبيقات العلمية ذاتها، فالمحاسبة تهدف إلى إمسك سجلات واضحة لجميع المعاملات المالية، وأنظمة المعلومات، والعمليات؛ حيث يعد ذلك ضرورياً لجميع المؤسسات المالية مهما كان حجمها. وتهدف أعمال التدقيق الداخلية والخارجية إلى ضمان تطبيق الممارسات بطريقة مناسبة، وشفافيتها، ومراقبة جميع مجالات النشاط. ومع نمو مؤسسات التمويل الأصغر حجماً وتعقيداً، تنمو كذلك الحاجة إلى أنظمة رقابة قوية لإدارة مخاطر العمليات .

### أشكال الوحدات الاقتصادية:

تعمل المحاسبة ضمن حدود الوحدات الاقتصادية وتتخذ هذه الوحدات اشكالا عديدة قد تكون تجارية أو صناعية أو خدمية وقد تكون عامة (حكومية) أو خاصة منها ما يهدف لتحقيق الربح أو قد تكون هيئات لا تهدف الى الربحية



ولكل من هذه الوحدات عملياتها التي يجب ان تحلل وتسجل وتلخص وتبين نتائج اعمالها وبالرغم من أن المبادئ والطرق المحاسبية تستخدم لكل انواع الوحدات وبما أن الوحدات التابعة للقطاع العام تحكمها انظمتها المحاسبية الخاصة التي لا تختلف بأي حال من الاحوال عن المبادئ والطرق المحاسبية في اسسها الا اننا سنقتصر على اعتماد الوحدات الاقتصادية الخاصة التي تمارس اعمالها التجارية كما ورد تحديدها في قانون التجارة رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ .

### الإشكال القانونية للوحدات الاقتصادية:

تتدرج الاشكال القانونية للوحدات الاقتصادية الى شركات اشخاص والى شركات اموال وفقاً للحاجة الى تشغيل الموارد الاقتصادية المتاحة ولكل منها طبيعتها الخاصة من حيث الملكية وتنظيم أعمالها ومن الاسباب وراء تعدد الاشكال القانونية للوحدات الاقتصادية:

١. القدرة على التمويل.

٢. القدرة على قياس وعمل عائد المخاطرة.

٣. طبيعة النشاط.

٤. علاقة الملكية بالإدارة.

وعموماً يمكن تصنيف الاشكال القانونية للوحدات الاقتصادية الى:

١. **المشروعات الفردية**: وهي المشروعات التي يمتلكها شخص واحد طبيعي ويقوم المالك بإدارة هذا المشروع

وتشغله كمحلات بيع الاقمشة والعطاريات وصالونات الحلاقة وغيرها كلها مشاريع فردية ولا تحتاج الى رؤوس أموال كبيرة، ويحصل المالك على ارباحها ويتحمل خسائرها لوحده ويكون مسؤولاً عن جميع الديون والتزامات المترتبة عليها، ومن الناحية القانونية لا يوجد تمييز بين المشروع والمالك ولا يعتبر وحدة قانونية مستقلة الا ان من الناحية المحاسبية يعد المشروع وحدة مستقلة فالمعالجات المحاسبية لعمليات المشروع تتم في سجلات المشروع ولا علاقة لها بالعمليات الخاصة لمالك المشروع.

٢. **المشروعات الجماعية**: وهي التي يمتلكها اكثر من شخص واحد، ويطلق عليها شركة وتعرف الشركة قانونياً بأنها

عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو اكثر بأن يساهم كلا منها بحصة من مال أو عمل على أن يفتسما ما ينتج من ربح أو خسارة وقد أورد قانون الشركات انواع الشركات التي يتم تسجيلها وهي:

أ. **الشركة التضامنية**: تتكون شركة الاشخاص أو التضامنية من اثنين او اكثر من الاشخاص كمالك مشاركين ويعد

كل واحد شريكاً ويكون لكل من هم حصة فيها يكونون مسؤولين على وجه التضامن مسؤولية شخصية وغير محدودة عن جميع ديون والتزامات الشركة. وبصفة عامة فان شركة الاشخاص ليست وحدة دافعة للضرائب وانما كل شريك يأخذ نصيباً من دخل الشركة الخاضع للضريبة ويدفع الشريك الضريبة على اساس المعدل الفردي للشريك، ويكون الكثير من شركات الاشخاص ذات حجم صغير أو متوسط.

ب. **الشركة المساهمة**: هي شركة يملكها حملة الاسهم اذ يملكون اسهم تعبر عن ملكيتهم للشركة وتتألف من عدد من

الاشخاص لا يقل عن خمسة يكتتب فيها المساهمون بأسهم في اكتتاب عام ويكونون مسؤولين عن ديون الشركة